

اسم البرنامج: ما وراء الخبر.

عنوان الحلقة: علاقة الاتحاد الأفريقي بمحكمة الجنايات الدولية.

مقدم الحلقة: الحبيب الغريبي.

ضيوف الحلقة:

- معاذ أحمد تنقو/ مستشار في وزارة العدل السودانية.

- سعد جبّار/ خبير في القانون الدولي.

- ريتشارد ديكر/ هيومن رايتس ووتش.

تاريخ الحلقة: ٢٠١٣/١٠/١٣

المحاور:

- إجراءات وقرارات مسبقة

- تحصين الدكتاتوريين من ملاحقة "الجنايات"

- مستقبل العلاقة بين الاتحاد الإفريقي ومحكمة الجنايات الدولية

الحبيب الغريبي: أهلاً بكم، طلب الاتحاد الأفريقي بعدم مَثول أي رئيس إفريقي أمام محكمة الجنايات الدولية طيلة توليه السلطة، متهماً المحكمة بالتحيز ضد دول القارة واعتماد معايير مزدوجة.

نتوقف مع هذا الخبر لنناقشه في محورين: الخط الفاصل بين أهمية الحرص على تطبيق العدالة والمخاوف من الوقوع في فخ التسييس؟ مستقبل العلاقة بين الاتحاد الإفريقي ومحكمة الجنايات الدولية بعد هذه التطورات؟

أهلاً بكم، شعور عام بالمرارة ينتاب معظم الدول الأفريقية من طريقة تعامل محكمة الجنايات الدولية مع دول القارة، ودليل هذه الدول على ذلك أن القضايا المطروحة أمام قضاة المحكمة إفريقية بامتياز، وكأن مناطق العالم الأخرى تنعم بالأمن وتُراعى فيها جميع حقوق الإنسان، على الجانب الآخر تُنبأ الأوضاع في إفريقيا بوجود مشكلة حقيقية فالقارة هي الأولى عالمياً في عدد الصراعات المسلحة وما يتبعها من جرائم ضد الإنسانية، وبين وجهتي النظر سيدور نقاش اليوم ولكن بعد هذا التقرير.

[تقرير مسجل]

أمجد الشلتوني: فعلها الاتحاد الإفريقي فعقد قمةً على جدول أعمالها بند واحد، ذلك هو علاقة محكمة الجنايات الدولية بإفريقيا، حضر القمة رئيسان متهمان بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، هما الكيني أوهورو كينياتا والسوداني عمر البشير اللذين يحظيان بتعاطف من نظرائهما في القارة، المحكمة برأي هؤلاء تستهدف الأفارقة دون غيرهم فكل المتهمين من بينهم على الرغم من وجود نزاعات أخرى في العالم ارتكبت فيها جرائم حرب ضد الإنسانية من إسرائيل إلى سيريلانكا مروراً بسوريا، لكن محكمة الجنايات كما يقول مؤيدو نظرية الاستهداف أغمضت عيناً هنا وفتحتها هناك، على أن منطقاً كهذا يُغفل برأي أصحاب الرأي الآخر وقوع جرائم تستحق المحاكمة في كل الأحوال، كما تُغفل أن عدم توجيه الاتهام لمرتكب جريمة حرب لا يمنح البراءة لآخر ويحصنهم من الاتهام والمحاسبة، في كينيا وعلى خلفية انتخابات ٢٠٠٧ نشب نزاع اثني قُتل فيه نحو ألف شخص وهُجّر أكثر من نصف مليون مواطن، واتهمت محكمة الجنايات الرئيس الحالي كينياتا ونائبه بالتورط في تلك الأحداث وقررت البدء بمحاكمته في نوفمبر المقبل، أمرٌ يقول مسؤولون أفارقة أن من شأنه الحيلولة دون قيامه بمهامه الدستورية وعليه طالبوا في قمتهم بتأجيل محاكمته عاماً قابلاً للتجديد استناداً إلى أحد بنود معاهدة روما، لكن بنداً آخر في المعاهدة ينص على أن أي صفة حتى لو كانت منصب رئيس دولة لا تحصن أي متهم من المثل أمام المحاكمة، بالنسبة للبشير فقد أصدرت المحكمة بالفعل أمراً بتوقيفه على خلفية نزاع دارفور الذي أسفر عن مقتل نحو ٣٠٠ ألف شخص وتهجير ما يقارب ٣ ملايين من أهل الإقليم، ثمة ضحايا إذن يجب إنصافهم لا توفير حصانة للمتورطين في قتلهم وتهجيرهم وتلك هي العدالة كما تقول هيومن رايتس ووتش ومنظمات حقوقية أخرى.

[نهاية التقرير]

الحبيب الغريبي: موضوع حلقتنا إذن ناقشه مع ضيوفنا من لندن الدكتور سعد جبار الخبير في القانون الدولي ومن الخرطوم معاذ أحمد تنقو المستشار في وزارة العدل السودانية وينضم إلينا لاحقاً ريتشارد ديكور مدير برنامج العدالة الدولية في هيومن رايتس ووتش مرحباً بكم جميعاً، سيد معاذ تمثلاً بروح القانون وبقيم العدل والعدالة بدا وكأن هذه الخطوة هذه المطالبة مستهجنة إلى حد كبير ومحاولة صريحة وفاضحة لتحسين الذات ويعني للإفلات من العقاب بالنهاية هل من مغزى آخر لهذه المطالبة في القمة الاستثنائية الأفريقية؟

معاذ أحمد تنقو: بسم الله الرحمن الرحيم وشكراً جزيلاً للسادة وتحياتنا للسادة المشاهدين، حقيقة على العكس من ذلك تماماً أن المطلوب في المجتمع الدولي هو تطبيق القانون، ولا يمكن أن يتم تطبيق القانون بإتباع سبل سياسية، المحكمة الجنائية الدولية

للدول الأفريقية ٣٤ دولة إفريقية صادقت على هذا الميثاق هذا يعني أن كثيرا من الدول الأفريقية تريد بسط العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، لكن المحكمة الجنائية الدولية في كل القضايا الموجودة أمامها خالفت القانون الدولي وخالفت ميثاقها وخالفت لوائح إجراءاتها ولم تعطِ أي اعتبار للتحليل القانوني السليم من أجل إقرار العدالة فإذا هي أرادت أصلاً حماية المتهمين وإقرار العدالة وحقوق الإنسان إلا أن الواقع وكل من يقرأ تحليلاتها وقراراتها يلاحظ أن هناك فرقا كبيرا شاسعا بين القانون والتفسير السليم للقانون الجنائي الدولي وأيضاً للنظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية مع ما تقوم به فعلاً هذه المحكمة وكل القرارات التي أصدرتها وأوامر القبض كانت فيها مخالفات حتى للنظام الأساسي الذي يجب أن ترعاه هي نفسها، فإذا المحكمة نفسها لم ترع القانون الأساسي ولم ترع النظام الأساس فكيف ترعى تطبيق القانون في الدول الأفريقية؟

الحبيب الغريبي: وهل هذا كان يستعدي عقد قمة استثنائية يعني إفريقية لتوجيه مثل أو للتوجيه بمثل هذه الإخلالات؟

معاذ أحمد تنقو: حقيقة لأن الموضوع هو ارتبط بمطالبة المحكمة لرؤساء في دولهم يتمتعون بالحصانة، وهذه الحصانة ليست هي لمكافحة الإفلات من العقاب وإنما لأنهم هم يجسدون السيادة في الدولة، مطالبتهم بناءً على حيثيات بناءً على اتهامات هذه الاتهامات أغلبها تقارير لم تراعى حتى أبسط حقوق الإنسان لأن أبسط حقوق الإنسان أن لا يتهم الإنسان إلا أمام القضاء ألا يتهم الإنسان إلا بعد تحقيق نيابة تنص أو تقرر أن هذا الشخص ارتكب الجريمة الفلانية حتى يمكن، لكن لا يمكن لمحكمة تحترم نفسها وتطبق القانون أن تستند إلى تقارير سواء كان وردت في الإعلام أو في تقارير منظمات طوعية لها أهدافها المختلفة في أنها ليس تشخيص للحالة العامة والضحايا وإنما توجيه الاتهام لأشخاص بعينهم، وفي هذا كله من هو مطلع على حقوق الإنسان يعلم أن هذا خرقاً لحقوق الإنسان سواء كان هذا الإنسان مواطن طبيعى أو رئيس.

الحبيب الغريبي: طيب.

معاذ أحمد تنقو: وكلّ له الحق أن يقف أمام قاضيّه الطبيعي ويتم اتهامه عبر النيابة حتى ذلك، فالمحكمة نفسها كثير من القضايا التي استلمتها قضية السودان وقضية ليبيا أتنها من جهاز سياسي وهي ليس لها اختصاص..

الحبيب الغريبي: واضح، واضح سيد تنقو.

معاذ أحمد تنقو: معنى ذلك أنه..

إجراءات وقرارات مسيسة

الحبيب الغريبي: واضحة الفكرة دعني أمررها إلى الأستاذ سعد جبار، كما سمعت سيد

سعد المحكمة مسيسة بامتياز، تخترق حقوق الإنسان في إجراءاتها وفي مقارباتها للقضايا المطروحة ثم أيضاً هناك اتهامات أخرى بأنها تكيل بمكيالين وتستهدف أساساً القارة الأفريقية وقيادات القارة الأفريقية.

سعد جبار: هذا يمكن أن يكون صحيح إلى حد ما لأن الاستثناء دائماً يرد مثلاً على الإسرائيليين مثلاً بريطانيا موقعه على اتفاقية روما لكن أرادت أن تخرج وأن تستثني بعض الحالات فمنحت صلاحيات للنائب العام لكي يقرر فيما إذا كان شخصية سياسية تتولى منصبا مثل رئيس دولة أو رئيس الوزراء سابقاً الإسرائيلية عندما أصدر بحقها أمر بالقبض فهذا الآن تحت الضغط الإسرائيلي مثل بريطانيا بطريقة غير مباشرة أعطت الادعاء العام والذي هو منصب سياسي حق البت في إصدار أمر قبض من عدمه ولم تطرق المجال القضائي هذه نقطة، هذه نقطة سليمة، لكن أن نقول أن رؤساء دول الإفريقية يأتون هنا ويقولون يجب إعادة النظر وبالتالي نعطي الحصانة ما دام الرئيس رئيس في هذا المفهوم المخالف أنهم يريدون أن لا يشجع الرؤساء على التخلي عن السلطة هذه تعتبر في حد ذاتها قاتله بتزكية شعبية بمعنى أي مجرم أو متهم بالجريمة تساعده على الإفلات من العقاب من ناحية وثانياً تشجع على عدم الرحيل من السلطة، التسييس موجود في كل اتفاقيات الدولية مثلاً مجلس الأمن مُنح حق أحال موضوع مثلاً بالنسبة للسودان لأن السودان غير موقعة على الاتفاقية ومثل ليبيا كذلك فأنت تحيل يعني مجلس الأمن تصبح له صلاحية، مجلس الأمن طبعاً هو مسيس لكن ما نقوله أنه الدول الإفريقية إن كانت تريد أن تعطي صبغة القضاء المحلي لماذا لم تشكل محكمة إفريقية وتقول أنه يجب أن لا يحال أي شخصيه سياسية إلى المحاكم محكمة الجنايات قبل أن تنظر فيه محكمة جنایات أو محكمة جنایات إفريقية هذا لم يتم وبالتالي اعتبر قرار الدول الإفريقية والأفارقة هو قرار بإرجاع عقارب الساعة إلى الخلف أو مواجهة التغيير لأن هناك رؤساء أصبحوا يخشون مثلاً في اليمن لم يلاحق عبد الله صالح بل أعطي استثناءاً بطريقة أو بأخرى من خلال مجلس الأمن أعطي حصانة وكذلك بالنسبة للرئيس السوري، الرئيس السوري لحد الآن إذا كانت مناطقنا هي المستهدفة لأن مناطقنا مثلما ذكرتم في تقريركم، لأن المشاكل والدكتاتوريات والاستبداد والتذبيح هو في منطقتنا هو مش موجود في السويد أو فنلندا هو موجود بالدول الإفريقية، هناك جريمة ارتكبت بحق شعوبنا الإفريقية والشعوب العربية كذلك، لذلك لا نلوم إلا أنفسنا.

الحبيب الغريبي: ولكن نقطة أخرى أثارها ضيفنا من الخرطوم يعني لا مشكلة مع العدالة الدولية ولكن المحكمة محكمة الجنايات الدولية بالذات ربما يعني هناك طعون في إجراءاتها القانونية يعني تستند فقط على تقارير وربما إعلامية سياسية لبناء هذه الملاحقات ومتابعة القضايا ، يعني من الناحية القانونية هل هذا سليم سيد جبار؟

سعد جبار: أنا أقول لك أنا اطلعت على بعض الملفات إذا كانت هناك خروقات هناك محامون متخصصون في هذا الموضوع وأنا أعرف الشخص اللي كان مدعياً عاماً في

قضية سيراليون وغيرها، هؤلاء محامون كبار يستطيعون الإطلاع على الملف ويبحثون ذلك لدى النيابة وبالتالي فهذا أساس أو عذر غير مقبول، ما نقوله ولتكريس الديمقراطية لتكريس مبدأ عدم الإفلات من العقاب لتخويف هؤلاء الدكتاتوريين يجب أن نشجع ونعزز أي خطوات التي تخيف هؤلاء، الرئيس الأسد لو يعرف أنه سيلحق مثلما لوحق الغير لكان يخشى أكثر، أنت تشجع السيسي، ماذا قال وزير الدفاع المنقلب المصري؟ السيسي قال- في الشريط المسرب- أنه يريد أن يحصل على تحصين دستوري دائم وبالتالي إن لم ينجح ويفوز بالانتخابات الرئاسية يمكنه أن يصبح وزيراً للدفاع على مدى الحياة، إذن نحن نريد أن نشرع لاستمرارية المستبدين القتلة الذين لا يعرفون للتركية الشعبية أمراً بل نريد أن نشرع ونفتنّ ونشجع على الاستمرار في الاستبداد والقمع وعدم مراعاة حقوق الإنسان وغيرها أنا أتكلم عن حقوق الإنسان بمراعاة مثلاً عمر البشير أنا أتكلم عن الحقوق بالنسبة للملايين من الشعوب وليست لشخص واحد.

تحصين الدكتاتوريين من ملاحقة "الجناية"

الحبيب الغريبي: طيب، سيد تنقو يعني بقطع النظر عن ربما صوابية هذه الانتقادات والملاحظات التي توجه إلى محكمة الجنايات الدولية، ولكن هذه المطالبة يعني بهذا الحرص ألا تبعث برسالة خاطئة جداً للجميع بأن هؤلاء القادة سيظلون محصنين إلى الأبد ولا يمكن المساس بهم مهما كانت الجرائم التي ارتكبوها.

معاذ أحمد تنقو: شكراً جزيلاً، حقيقة يمكن يكون في نقطة معينة أحب أن أرد عليها من الأخ المتقدم من لندن، حقيقة أحسب أنه هو يفهم القانون الدولي خطأً، القانون الدولي لم يعط مجلس الأمن الحق في إحالة أي دولة غير طرف في الميثاق، لأنه هذا يخالف اتفاقية فينا لقانون المعاهدات وقانون العرف الدولي، لأن ١٣ بلد التي أعطت الإحالة هي بالنسبة للدول التي صادقت على الميثاق ولا يمكن أن نقول الدول التي لم تصادق قد أعطت مجلس الأمن وإلا فيحق لمجلس الأمن الذي فيه خمسة أعضاء دائمين ثلاثة منهم ليسوا أطراف في النظام الأساس ولا يقول أحد أي مواطن من مواطني هؤلاء يمكن أن يحال إلى المحكمة الجنائية الدولية وبالتالي أيضاً النقطة الثانية العدالة لا تقوم إلا بالمساواة وباحترام حقوق الإنسان والحق في التقاضي سواء كان في بريطانيا أعطتنا مثال في ترحيل أبو قتادة لم تصدره الحكومة البريطانية وإنما كان عبر القضاء مهما كان رأي أي إنسان في هذا الموضوع إلا أن هذا هو الإجراء القضائي السليم أن يمثل الإنسان أمام قاضيه الطبيعي فليقرر القاضي إبعاده أو تسليمه إلى محكمة الجنايات الدولية أو غيرها، محكمة الجنايات الدولية النظام الأساسي ينص على أن الدولة هي التي تحيل وإنما المحكمة الجنائية الآن هي تقبل الإحالات من حكومات، والحكومة جهة تنفيذية وأيضاً أنها تأخذ تحقيقات من منظمات طوعية وتقرر أن تتهم نفس الأشخاص الواردين في هذه التقارير.

الحبيب الغريبي: سيد معاذ، سأواصل الاستماع إليك ولكن بعد فاصل قصير نتوقف عنده وناقش بعده مستقبل العلاقة بين الاتحاد الإفريقي ومحكمة الجنايات الدولية نرجو أن تبقوا معنا.

[فاصل إعلاني]

الحبيب الغريبي: أهلاً بكم من جديد في هذه الحلقة التي ناقش فيها العلاقة بين الاتحاد الإفريقي ومحكمة الجنايات الدولية لينضم إلينا كما أسلفت في البداية السيد ريتشارد ديكر مدير برنامج العدالة الدولية في هيومن رايتس ووتش مرحباً بك سيد ديكر، العفو الدولية منظمة العفو الدولية وصفت هذه المطالبة بأنها مؤسفة، هيومن رايتس ووتش بماذا تصف هذه الخطوة التي اتخذت في القمة الاستثنائية الإفريقية؟

ريتشارد ديكر: أعتقد أن هذا الأمر مقلق جداً بالأخص بالنسبة للشعوب الإفريقية التي كانت تتطلع للمحكمة الدولية بصفتها أداة للجوء إليها عندما يتم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بما فيها قتل الأبرياء على نطاق واسع وكذلك استخدام أدوات الحرب مثل الاغتصاب، إذن عندما يرتكب مثل هذه الأفعال فإن الشعوب الإفريقية كانت تتطلع إلى هذه المحكمة لتقدم لها الحماية على الأقل وإلا وبالتالي أعتقد بأن الدعوة التي أطلقها الاتحاد الإفريقي يبعث برسالة ومؤشر مقلق لأولئك الذين هم مقيمون في إفريقيا وأماكن أخرى من العالم والذين يتعرضون لخطر هذه الجرائم الكبيرة.

الحبيب الغريبي: ولكن يبدو أننا أمام تحدي كبير يعني أمام معادلة معقدة، يعني أين الخيط الفاصل بين الحرص على القصاص من هؤلاء المجرمين وعدم الوقوع في فخ التسييس، تسييس محكمة الجنايات الدولية؟

ريتشارد ديكر: أعتقد بأن هذا سؤال مهم للغاية لمحكمة الجنايات الدولية التي تمثل مؤسسة قضائية تم إنشاؤها من خلال محادثة متعددة الأطراف تم إبرامها على مدى سنوات عديدة، هذه المؤسسة تقوم بعملها القضائي على ما يبدو بشكل واضح أنه عملية سياسية تؤدي إلى انقسام الدول، إن المحكمة من خلال قضاتها ومن خلال مدعيها العام عليها أن تطبق نظامها بشكل لا يتبعه الانحياز وبشكل متساوي وحتى تتمكن من أن تكون مؤسسة ذات مصداقية، ونتيجة لأن المحكمة قامت بمقاواة رؤساء يمارسون عملهم في الحكم هذا لا يجعلها أداة سياسية بأي حال عندما يكون هؤلاء الرؤساء الذين يمارسون رئاستهم حالياً قد يكونوا مسؤولين عن جرائم خطيرة جداً حسب القانون الدولي وبالتالي صحيح نحن نتحدث عن محكمة عملها صعب للغاية وعملها فعلاً يقع في سياق ومناخ سياسي، لكنها مؤسسة طبقت نظامها بشكل نزيه ولا يتميز بالانحياز على الإطلاق.

الحبيب الغريبي: سيد سعد جبار في الحديث عن موضوع التسييس، تسييس هذه المحكمة

هل بالإمكان الإجابة عن السؤال التالي: عمر البشير الرئيس السوداني يعني مطلوب منذ تقريباً حوالي أربعة سنوات لمحكمة الجنايات الدولية، الاتحاد الإفريقي الذي سارع إلى هذه القمة الاستثنائية لم يتحرك إلا بعد أن أصبحت كينيا الرئيس الكيني في الواجهة يعني هل هناك خصوصية للملف الكيني، هل هناك تعامل على درجتين مع الدول في العالم وفي القارة الأفريقية بالذات؟

سعد جبّار: هناك دول إفريقية شجعت على توجيه الاتهام ضد عمر البشير على أساس نظرة ضيقة تقوم على أساس أن العرب يميزون ضد السود خاصة عندما كانت قضية جنوب السودان وهناك أوضاع أخرى، أنا أريد أن أرد فقط على الأخ من السودان الذي زعم إنني لست على إطلاع بالقانون الدولي أنا أقول له إنني على إطلاع كامل على الرأي القانوني الذي أعطي للحكومة السودانية لأن الرئيس الفريق آنذاك سيريام براولي تعامل معي في عدة قضايا ومنها بعض القضايا التي تمس بطريقة غير مباشرة الجانب السوداني، فكان الرأي القانوني آنذاك بمعنى ما دامت اتفاقية فيينا تعطي الحصانة لرؤساء الدول والوزراء، فالاتفاقية الخاصة بإنشاء محكمة الجنايات الدولية تعتبر وكأنها تناقضت مع تلك الحصانة وبالتالي فأين هو الوضع القانوني، الوضع القانوني الرأي الذي منح للسودان بأن الدول الإفريقية بإمكانها أو السودان أن تتقدم إلى محكمة العدل الدولية لتصدر تفسيراً حول هذا الوضع لأن هناك إشكال قانوني وبالتالي أنا على إطلاع جيد بالنسبة للجانب القانوني وأنا شخصياً أشجع على ملاحقة المستبدين لأن السياسة نعم، منصب رئيس الدولة هو منصب سياسي، الوضع في السودان أو في الوضع في سوريا أو الوضع في مصر اليوم هو وضع ولا أتمنى أن يلاحق السيسي وغيره لأننا نحن دول إفريقية نجحت في أمر في مبدأ عدم الاعتراف بالانقلابات، وأنا أتمنى أن الرؤساء الأفارقة خاصة من الدول التي انتخبت ديمقراطياً أن تدعو المجتمع الدولي إلى تجريم الانقلاب العسكري على المنتخبين شرعياً مثلما الوضع في مصر، وبالتالي يجب أن لا نعيد بعقارب الساعة إلى الوراء، وأنا أقول إننا كمجموعة حضارية في إفريقيا وغيرها يجب أن نؤسس لسيادة القانون وملاحقة الشخص الذي يعتبر له هو رجل السيادة.

مستقبل العلاقة بين الاتحاد الإفريقي ومحكمة الجنايات الدولية

الحبيب الغريبي: أشكرك، دعني أطرح السؤالين المتبقيين إلى ضيفي من الخرطوم ونيويورك سيد تنقو يعني طالما أن هناك كل هذه الاتهامات وهذه الاحتجاجات والتي توجت بقمة استثنائية يعني تتهم المحكمة محكمة الجنايات الدولية بالتسييس، لماذا لم يتخذ قرار الانسحاب من هذه المحكمة يعني كانت الفكرة مطروحة على ما يبدو على الطاولة؟

معاذ أحمد تنقو: حقيقة نعم شكراً جزيلاً، فكرة الانسحاب هي فكرة مطروحة لكن لم

تفحص بجدية لأن هذا الانسحاب هو يطال ٣٤ دولة إفريقية مصادقة على هذا النظام الأساس لكن هذا ليس مستبعداً لأن دول الاتحاد الإفريقي شكلت أربعة، شكلوا مجموعة من خمسة دول تمثل أقاليم إفريقيا للذهاب إلى مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية والجلوس معهم للتدريس حول هذا الموضوع وإعطائهم قرار الاتحاد الإفريقي، أيضاً دعت الدول الأفريقية الاتحاد القمة الدول الإفريقية الأطراف في نظام روما بالسعي لدى مجلس الدول المصادقة على النظام بتعديل هذا النظام في بعض النقاط وأيضاً طرح الموضوع..

الحبيب الغريبي: لم يعد لدي وقت كثير حقيقةً سيد تنقو أنا آسف فقط أود أن أختتم مع السيد ديكر، سيد ديكر يعني إذا ما ساءت الأمور إلى حدها الأقصى وربما انسحبت هذه الدول من اتفاقية روما بالتحديد، نتحدث عن ٣٤ دولة موقعة على اتفاقية روما، هل سيضر هذا بصورة المحكمة؟

ريتشارد ديكر: دعونا نكون واضحين بهذا الخصوص فيما يتعلق بالانسحاب، فكينيا هي التي كانت تقوم بالنشر وتقوم بحملات تشجع الدول في شرق إفريقيا من أجل أن تنسحب وقامت بممارسة الضغط الكبير على تنزانيا من أجل أن تنسحب، وبالتالي أعتقد أن ما ننظر فيه حالياً وندارسه هو مبادرة تقوم بها كينيا حيث أنها تستخدم ثقلها الاقتصادي في شرق إفريقيا لممارسة الضغط على دول إفريقية أخرى لتتسحب.

الحبيب الغريبي: أشكرك جزيل الشكر سيد ريتشارد ديكر، إذن نشكر جميع ضيوفنا وبهذا تنتهي هذه الحلقة من برنامج ما وراء الخبر، شكراً لكم وإلى اللقاء.